



دبلوماسية الرهائن ..

منظمة جديدة لمعالجة ملف الرهائن تنطلق في واشنطن

نزار زكا لـ «العرب»: هدفنا هو الوصول إلى فهم علمي للظاهرة

ولديبلوماسية الرهائن تبعت معقدة على الدولة الخاطفة ودولة المختطف. فاختطاف شخص أميركي أو أوروبي في إيران على سبيل المثال يؤدي عادة إلى حراك إعلامي وسياسي واسع في دولة المختطف، ومع أن هذا قد يعطي الدولة الخاطفة شعوراً بالنجاح في تصدّر الرأي العام في دول غمّي إلا أن لهذه التغطية الإعلامية أثراً سلبياً أيضاً. فحتى بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران تردت الشركات الصناعية والاستثمارية الغربية في إرسال مندوبيها وخبرائها إلى إيران والسبب الأساسي كان الخوف من اختطاف هؤلاء الموظفين المدنيين ليصبحوا رهائن سياسيين.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أصدرت قوانين جديدة في الأعوام الماضية تتعلق بقضية الرهائن أهمها قانون ليفنسون الذي سمي تيماً بالرهينة الأميركية ووبرت ليفنسون والذي اختفى في إيران عام 2007 حتى أعلن عن وفاته عام 2020 على يد السلطات الإيرانية.

وخلال ندوة إطلاق منظمة «رعاية الرهائن في العالم» تحدث السيناتور الأميركي تد دوتش عن أهمية قانون ليفنسون الذي قدم المزيد من الدعم لعائلات الرهائن والمعتقلين بصفة غير قانونية وسهل عملية فرض العقوبات على الدول التي تحتجز الرهائن بصفة غير شرعية، بالإضافة إلى توفير الدعم للوكالات والمكاتب التابعة لحكومة الولايات المتحدة التي تهتم بشؤون الرهائن.

لكن المشاركين في هذه الندوة اتفقوا على أنه وبالرغم من القوانين الجديدة الصادرة والاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة المستفحلة، إلا أن عدد الرهائن في تزايد مستمر. وتظهر اليوم ضرورة ملحة للتسيق بين حكومات الدول بشكل مباشر وعبر المنظمات الدولية لحماية المدنيين والحد من استغلالهم كأداة سياسية بيد الدول الاستبدادية والمراقبة. وعلى المجتمع الدولي وضع عقوبات صارمة على الجناة للحد من هذه الظاهرة التي يمثل المدنيين الأبرياء ضحيتها الأولى.

صورية نتيجتها معروفة مسبقاً تحت رعاية جهة قضائية، ثم يأتي دور الجهات الإعلامية لتسويق الرهينة داخليا وخارجيا حتى يأتي دور الجهة الرابعة وهي جهة دبلوماسية تقوم بالتفاوض على السعر ومقايضة الرهينة بفائدة معينة. هدفنا فهم التفاصيل الدقيقة لسير هذه العملية ومحاولة تعطيلها عبر العمل مع الحكومات والشركات.

ويعد الأشخاص الحاملون للجنسية الأميركية أو جنسية أوروبية من أبرز المعرضين لخطر الاختطاف وتحويلهم إلى رهائن في العالم، ويعاني هؤلاء الذين يحملون جنسيتين إحداهما تعود للدولة التي تقوم بالاختطاف من خطر مضاعف لأن المختطف يعامل عادة حسب القوانين السارية على مواطني الدولة ولا تراعى جنسيته الأخرى إلا حين يتم ترويض الرهينة والمقايضة عليها.

تبعت معقدة

تتبع الولايات المتحدة سياسة صارمة تمنع مقايضة الرهائن والحوار مع الجهات التي تقوم باختطاف مدنيين خصوصاً الإرهابية منها. وهذه السياسة التي بدأت في عهد الرئيس رونالد ريغان وتم توثيقها بشكل رسمي في عهد الرئيس جورج بوش الابن تعتمد على فكرة أن مقايضة الرهائن والتفاوض حول ثمن للإفراج عنهم ستحفز الدول غير الصديقة والمنظمات الإرهابية على خطف أميركيين مما سيعرض حياة المدنيين وأمنهم الشخصي للخطر.

ومع أن الرئيس السابق دونالد ترامب نجح في استعادة العديد من الرهائن الأميركيين خلال فترة حكمه، إلا أنه تعرض إلى انتقادات بعد أن استعمل هذا النجاح في حملته الانتخابية الثانية. فحتى استخدام فكرة إطلاق سراح الرهائن في السياسة الداخلية من شأنها رفع قيمة الرهينة الأميركية وقد تؤدي إلى اختطاف المزيد من الأميركيين.

ضرورة تحديث الأساليب واتباع الطرق العلمية المتطورة في تحليل البيانات والمعلومات في ما يتعلق بالرهائن وكل ما له علاقة بمسار اختطافهم كان محفزاً للرهينة السابق في إيران نزار زكا ومجموعة من الرهائن السابقين وعائلاتهم والمهتمين بهذه القضية لتأسيس منظمة تحت اسم «رعاية الرهائن في العالم». وبين زكا خلال حوار مع «العرب» أن دبلوماسية الرهائن هي في الحقيقة تجارة للرهائن مبنية على أنظمة ومؤسّسات وإستراتيجيات في الدول الجانية.

رسمياً من قبل مكتب الرئاسة الإيرانية لعقد ندوات تدريبية حول حرية الإنترنت بعد توقيع الاتفاق النووي. واتهم زكا بالتجسس ليحكم عليه بالسجن عشر سنوات في محاكمة صورية قضى منها أربعاً في سجن إيفين سيء الصيت. ويؤكد زكا على أهمية اتباع الطرق العلمية الحديثة في تحليل المعلومات والبيانات للوصول إلى إدراك أعمق للأساليب التي تتبعها الدول في اختطاف الرهائن واستغلالهم، قائلاً «وجدنا أن المعلومات حول الرهائن غير موثقة بشكل جيد ولا يوجد استخدام للتقنيات الحديثة في تحليل المعطيات والوصول إلى معلومات واضحة حول ما يميز الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الدول وكيف تتعامل مؤسسات هذه الدول المختلفة لاستغلال المختطف إعلامياً وسياسياً».

وقال لـ «العرب» إن «خطوتنا الأولى في هذه المنظمة الجديدة هي ترتيب المعطيات وتحديد القواسم المشتركة والوصول إلى فهم علمي لهذه الظاهرة (...) سنقوم بإطلاق منصة افتراضية مفتوحة للمساعدة على التبليغ عن حوادث الاختطاف ومشاركة المعلومات عن الحوادث الجديدة والسابقة بين الجهات المختصة الحكومية في العالم». وباعتباره قد خاض التجربة المريرة بنفسه يرى زكا أن دبلوماسية الرهائن هي في الحقيقة تجارة للرهائن مبنية على أنظمة ومؤسّسات وإستراتيجيات في الدول الجانية. وقال «حدنا في المنظمة أربع مراحل أساسية تمر بها الرهينة حسب الجهات المسؤولة عنها. فبدية يتم التخطيط لعملية الخطف الفعلية من قبل جهة أمنية، تتبعها محكمة

رسمياً من قبل مكتب الرئاسة الإيرانية لعقد ندوات تدريبية حول حرية الإنترنت بعد توقيع الاتفاق النووي. واتهم زكا بالتجسس ليحكم عليه بالسجن عشر سنوات في محاكمة صورية قضى منها أربعاً في سجن إيفين سيء الصيت. ويؤكد زكا على أهمية اتباع الطرق العلمية الحديثة في تحليل المعلومات والبيانات للوصول إلى إدراك أعمق للأساليب التي تتبعها الدول في اختطاف الرهائن واستغلالهم، قائلاً «وجدنا أن المعلومات حول الرهائن غير موثقة بشكل جيد ولا يوجد استخدام للتقنيات الحديثة في تحليل المعطيات والوصول إلى معلومات واضحة حول ما يميز الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الدول وكيف تتعامل مؤسسات هذه الدول المختلفة لاستغلال المختطف إعلامياً وسياسياً».

وقال لـ «العرب» إن «خطوتنا الأولى في هذه المنظمة الجديدة هي ترتيب المعطيات وتحديد القواسم المشتركة والوصول إلى فهم علمي لهذه الظاهرة (...) سنقوم بإطلاق منصة افتراضية مفتوحة للمساعدة على التبليغ عن حوادث الاختطاف ومشاركة المعلومات عن الحوادث الجديدة والسابقة بين الجهات المختصة الحكومية في العالم». وباعتباره قد خاض التجربة المريرة بنفسه يرى زكا أن

دبلوماسية الرهائن هي في الحقيقة تجارة للرهائن مبنية على أنظمة ومؤسّسات وإستراتيجيات في الدول الجانية. وقال «حدنا في المنظمة أربع مراحل أساسية تمر بها الرهينة حسب الجهات المسؤولة عنها. فبدية يتم التخطيط لعملية الخطف الفعلية من قبل جهة أمنية، تتبعها محكمة

رسمياً من قبل مكتب الرئاسة الإيرانية لعقد ندوات تدريبية حول حرية الإنترنت بعد توقيع الاتفاق النووي. واتهم زكا بالتجسس ليحكم عليه بالسجن عشر سنوات في محاكمة صورية قضى منها أربعاً في سجن إيفين سيء الصيت. ويؤكد زكا على أهمية اتباع الطرق العلمية الحديثة في تحليل المعلومات والبيانات للوصول إلى إدراك أعمق للأساليب التي تتبعها الدول في اختطاف الرهائن واستغلالهم، قائلاً «وجدنا أن المعلومات حول الرهائن غير موثقة بشكل جيد ولا يوجد استخدام للتقنيات الحديثة في تحليل المعطيات والوصول إلى معلومات واضحة حول ما يميز الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الدول وكيف تتعامل مؤسسات هذه الدول المختلفة لاستغلال المختطف إعلامياً وسياسياً».

بايدن يدعو للاحتفال بيوم 4 يوليو بلا كورونا

فاوتشي، من إعطاء إجابات ناجحة عن كيفية احتواء العدوى بل أعلن منذ البدايات أن أياماً قادمة قائمة على الأميركيين وأن نسبة الخسارة في الأرواح قد تصل إلى مليوني ضحية أميركية، الأمر الذي كان صادماً للجميع وادى إلى انكماش الناس في بيوتهم واعتزال الاختلاط في الأماكن العامة إلا في حال الضرورة القصوى.

ولم يتم الوصول إلى بروتوكول واضح لمنع العدوى إلا بعد أشهر من التردد حول ضرورة ارتداء الأقنعة الواقية من عدتها؛ حتى أن الشارع السياسي انقسم على هذا الأمر، فانصار الرئيس الأسبق ترامب كانوا يرفضون ارتدائها ولا يتبعون قواعد التباعد الاجتماعي، بينما أصر الديمقراطيون في الضفة السياسية الأخرى على أن يظهروا باقنعتهم باستمرار، وكان هذه الأقنعة غدت من سمات مرحلة الانتقال السياسي المضطربة بين عهدي ترامب وبايدن.

وعد الرئيس بايدن في خطابه بأن يكون كل البالغين من المواطنين قادرين على الوصول إلى اللقاحات المضادة لكوفيد - 19 قبل نهاية شهر مايو القادم، وأنهم في حينها سيصبحون قادرين على الاحتفال بيوم الاستقلال الأميركي الذي يصادف الرابع من شهر يوليو، وأن يجتمعوا مع أحبائهم في الساحات والحدائق دون اقنعة بل وسيعانقون بعضهم بعضاً بعد حرمان طويل من حرارة التلاقي الاجتماعي. والغاية المباشرة من استعمال هذا التاريخ الوطني الأهم في حياة الأميركيين هو بعث روح من التفاؤل وحث المترددين من الأميركيين الذين لا يرغبون بتلقي اللقاح على العدول عن رأيهم من أجل أن يعود الجميع إلى الحياة الطبيعية.

وبين لغة التقليل من أخطار كوفيد - 19 في بداية انتشاره والغموض الطبي الذي أحاط بالفيروس وتحولاته بسبب طبيعته المستجدة، وبين التشدد والتخويف منه الذي وصل إلى مرحلة الترهيب من الجائحة وإثارها، يقف الرئيس بايدن ليتحدث عن خلطة من التفاؤل والواقعية، فما يحتاجه الناس اليوم هو المزيد من الدعم المعنوي بالدرجة الأولى لتجاوز حالة العزلة التي يعيشونها وخوفهم من المجهول وما يترتب عليهما من آثار نفسية خطيرة قد تلازم المتضررين منها لفترات ليست بالقصيرة. ومن هنا تأتي محاولة بايدن ربط التعافي العام المرتقب إثر اللقاحات بحدث سنوي مبهج في حياة الأميركيين هو عيد الاستقلال الوطني.

لم يفت الرئيس بايدن أن يعلن في خطابه عن استيائه ورفضه للاعتداءات التي تعرّض لها أميركيون من أصل آسيوي من متطرفين أساؤوا لمجتمعهم بربطهم مسببات انتشار الفايروس الذي انطلق من الصين بأصول أفراد هم أبناء المجتمع الأميركي عينه الذي أصيب بالفايروس، وقد دفعوا ككل الأميركيين أثماناً غالية بفقدانهم لأحبّتهم. وجاءت التفاتة بايدن هذه لتخض على الوحدة الوطنية التي تآثرت بشكل واسع نتيجة الأحداث التي رافقت انتقال السلطة في واشنطن، ولتؤكد على رفضه القاطع للمتطرفات العنصرية الشاذة التي لا تمت بصلة إلى الروح الأميركية الأصيلة والمجتمع الأميركي بقيمه وتقاليده وأدبيات دستوره.

في حوار خاص مع «العرب» تطرق نزار زكا أحد مؤسسي المنظمة الجديدة إلى الضرورة الملحة لدور المجتمع المدني في هذا المجال، حيث أوضح أن «تعريف الرهائن والمختطفين يختلف بشكل واسع بين دولة وأخرى، والقوانين أيضاً تختلف في ما يتعلق بالدور الحكومي. وبالرغم من وجود وثيقة شاملة وقعتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إيران لمنع خطف واستغلال الرهائن المدنيين إلا أن هذه الوثيقة غير مفعلة كما ينبغي».

وكان زكا اللبناني الجنسية والمقيم في العاصمة الأميركية قد أختطف في إيران أثناء زيارة لطهران بعد دعوته

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية



أقرّ الكونغرس خطة الإنقاذ التي أطلقها الرئيس جو بايدن من أجل دعم الشعب الأميركي في تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بالولايات المتحدة إثر جائحة فايروس كورونا. وفي الذكرى السنوية الأولى لإعلان منظمة الصحة العالمية رسمياً عن الجائحة، خاطب بايدن الشعب الأميركي من البيت الأبيض معلناً إطلاق خطة الإنقاذ مدعومة بمبلغ 1.9 تريليون دولار، وهو أعلى رقم في تاريخ الإنفاق الأميركي على خطة وطنية منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الفائت. الاستقبال الشعبي الأميركي للخطة بدأ مرحباً بعد أن تعطلت الأعمال الصغيرة التي هي عماد الاقتصاد الأميركي والحامل المالي للطبقة الوسطى العريضة في المجتمع، بينما وقف الجمهوريون في الكونغرس بأغليبيتهم موقف المعارضة لهذه الخطة بسبب الرقم العالي جداً الذي طرحته، وقدّموا بديلاً للرئيس بايدن لم يلق قبولاً من طرفه أو من طرف الديمقراطيين في مجلس النواب.

الرئيس بايدن وقف ليتحدث في خطابه بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإعلان منظمة الصحة العالمية رسمياً عن الجائحة عن خلطة من التفاؤل والواقعية، ومن هنا تأتي محاولته ربط التعافي العام المرتقب إثر اللقاحات بحدث سنوي مبهج في حياة الأميركيين هو عيد الاستقلال الوطني

باتي خطاب بايدن ليبحث شحنة من الأمل بعد عام مظلم قضته الولايات المتحدة الأميركية تحت وطأة كوفيد - 19 وقد وصل عدد ضحاياه إلى ما يتجاوز النصف مليون أميركي في نسبة متصاعدة يومياً تقدمت فيها الولايات المتحدة على دول العالم كافة في عدد الإصابات والوفيات.

ولأسف الشديد لم تتمكن خلية الأزمة التي شكلها الرئيس الأسبق دونالد ترامب لمواجهة الجائحة من أن تنفخ طبيعة هذا الفايروس الطائر أو أن تضع الخطط اللازمة في وقت مبكر لتفادي الخسائر الهائلة في الأرواح والإمكانات. فمعظم المدارس مغلقة منذ عام، الأمر الذي أفقد الملايين من الطلاب سنة من عمرهم الدراسي. والأعمال الصغيرة تآثرت بشكل كبير وأقلص معظمها ما أدى إلى إصابة الاقتصاد في «عموده الفقري» كما عبر بايدن في خطابه.

الأمل الذي حملته الخطاب يأتي من قلب الألم والاعتقاد المجتمعيين اللذين سببتهما الجائحة. لم يستطع رئيس خلية الأزمة، الدكتور أنتوني

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي



واشنطن - انطلقت في الأسبوع الماضي منظمة جديدة مقرها العاصمة الأميركية واشنطن هدفها العمل على الحد من ظاهرة اعتقال وخطف المدنيين من قبل الدول واستغلالهم كرهائن لأغراض سياسية. وفي ندوة افتراضية موسعة جمعت سياسيين أميركيين بارزين وناشطين وخبراء قانونيين وrehائن سابقين، عرّفت منظمة «رعاية الرهائن في العالم» «Hostage Aid Worldwide» ببرنامجهما أو بمصالح وأهمية دور المجتمع المدني في العمل مع الحكومات لمعالجة أزمة الرهائن. ومع أن فكرة اختطاف الرهائن من قبل أجهزة تابعة لدول ومقايضتهم بسجناء من مواطنيها أو بمصالح سياسية واقتصادية ليست جديدة، إلا أن هذه الظاهرة انتشرت بكثرة في الأعوام الماضية. وتعد الدول الاستبدادية كإيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية وسوريا أكبر الجناة الفاعلين في هذا المجال. واكتسبت هذه العملية في الفترة الماضية اسم دبلوماسية الرهائن في إشارة واضحة إلى أنها أصبحت أداة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول.

دور المجتمع المدني

في حوار خاص مع «العرب» تطرق نزار زكا أحد مؤسسي المنظمة الجديدة إلى الضرورة الملحة لدور المجتمع المدني في هذا المجال، حيث أوضح أن «تعريف الرهائن والمختطفين يختلف بشكل واسع بين دولة وأخرى، والقوانين أيضاً تختلف في ما يتعلق بالدور الحكومي. وبالرغم من وجود وثيقة شاملة وقعتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إيران لمنع خطف واستغلال الرهائن المدنيين إلا أن هذه الوثيقة غير مفعلة كما ينبغي».

وكان زكا اللبناني الجنسية والمقيم في العاصمة الأميركية قد أختطف في إيران أثناء زيارة لطهران بعد دعوته

